

اقتصاد

القادري: زيادة الرواتب مطروحة وهناك عدة سيناريوهات وندرس زيادة التعويض العائلي

خميس للعمال: اسألوا بسقف مفتوح والوزير الذي لا يستطيع أن يجيب عليه أن يترك مكانه.. ونحن لسنا حكومة مثالية

محمود الصالح

وصف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس اجتماع المجلس العام لاتحاد نقابات العمال أمس بأنه من الاجتماعات النوعية في تاريخ الحكومة نتيجة وجود طروحات نوعية ذات قيمة، وأراد ممثلو العمال أن ينقل نبض الطبقة العاملة التي تشكل المكون الأساسي في البلاد، فريس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال قادري الذي تبنى يوم أمس الأول أن تكون مداخلات أعضاء المجلس ناعمة مع الحكومة لم يستطع نفسه أن يلتزم بذلك. وأكد خميس أن هذا اللقاء يأخذ جانبيين الأول نقل معاناة الطبقة العاملة والجانب الآخر الإضاعة على تقاطع معينة في عمل الحكومة، وأسف أن يتم رؤية نصف الكأس الفارغ، إذ كان يتم الحديث عن مدير مطحنة فاسد ويكون تقييم العمل الحكومي من خلال هذه الصورة.

وأكد أن حكومته ليست بعيدة عن السلبات وليست حكومة مثالية، وأراد أن تكون الإجابات على الأسئلة التي يطرحها على الرغم أنه يستطيع الحديث عنهم جميعاً، مؤكداً أنه من حق ممثلي الطبقة العاملة طرح كل شيء وسيفتح مفتوح والوزير الذي لا يستطيع أن يجيب بصدق ومسؤولية يجب أن يترك مكانه. منوهاً بأنه يجب ألا يمتدح أحد الحكومة لأن هذه هي الحالة الصحية واليوم لم نجد أحداً يذكر الحكومة بأي إيجابية. وكشف خميس أن حكومته استطاعت أن تشغل أكثر من ٢٦٠٠ من ذوي الشهداء خلال عام كامل في حين لم تستطع الحكومات السابقة منذ ٢٠١٣ وحتى أول ٢٠١٦ تشغيل سوى ٣٤٠ من ذوي الشهداء، وأشار إلى انعدام موارد الخزينة من نفط وصناعة سياحة وضيافة، ولم يعد مشروع سياحي واحد إلى العمل خلال السنوات الماضية على الرغم من النشاط المتميز لوزير السياحة. ويجب أن يعرف كل مواطن ومن خالكم كمثلين للعمال، من أين استطاعت الحكومة أن توفر الموارد لإدارة شؤون البلاد وتدبير رواتب مليوني عن أي خدمة كانت تقدمها والصحة الجاهلية، ولم تتخل الدولة عن أي خدمة كانت تقدمها للمواطنين خلال السنوات الماضية. فنحن ما نزال نقد ٢٠ مليار ليرة لدعم الريف.

وأضاف: مع كل ذلك ليعلم الجميع أن الحكومة لم تقترض ليرة من الخارج خلال الأزمة باستثناء الخط الائتماني الإيراني. موضحاً أن حكومته عملت على مكافحة الفساد وتحدي أي شخص يستطيع أن يثبت حالة فساد واحدة موجودة في إجازات الاستيراد خلال ستة وشهرين فأنا طرف فيها (على حد قوله). وعما يقال عن عدم وجود سياسات اقتصادية طلب خميس أن تكون هناك مناظرة تلفزيونية بين الحكومة وبين من يدعي ذلك. وعما يقال إنها حكومة إعلام فقط أيد ذلك وقال نقترح أن تكون ذلك لأنه بالإعلام الصادق تبنى الأوطان. وتبنى رئيس مجلس الوزراء من كل من يتحدث عن الأداء الحكومي إن يترك أننا في حالة حرب والمجموعات الإرهابية لا تبع عن مكان هذا المجلس سوى ٤ كم في جوبر. وأوضح أن هدف الرواتب اليوم تحقيق ٣ عتاولين الأول زيادة الإنتاج والثاني تحسين الرواتب والثالث تخفيض الأسعار.

وخلال حديث عن الإنجازات قاطعه رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال قائلاً: نحن لسنا حركة تحرر تبنى البلاد اليوم، هذه البلاد تبنى منذ خمسة عقود، ولت في حق الشعب إن الحكومة تعمل وفق خطة خمسة وثمانية وأربعين في لقاء مع قضاة الميادين قلت إنك تعمل وفق خطة إستراتيجية. فأي التصريحين تريدنا أن نأخذ؟

وتابع رئيس مجلس الوزراء حديث الإنجازات أنه خلال نهاية العام الماضي كان احتياطي القمح خمسة أيام فقط أما اليوم هناك احتياطي لأكثر من ٢٠٠ يوم، وكانت لدينا طائرة واحدة من طراز اليوم لدينا طائرات، وروصنا ٧٩ مليارات في هذا العام لإعادة الإعمار و٥٦ ملياراً لمشروعات المحافظات. وهناك قضية مهمة لم ينظر إليها أحد وهي معرض دمشق الدولي الذي يشكل إنجازاً اقتصادياً واجتماعياً.

وعن خطته الاستراتيجية بين رئيس مجلس الوزراء أنها تعتمد أساساً على إعادة قطاع النفط والعمال والبنى السكانية، والخطة الأهم في كل ذلك هي إعادة الإعمار ولدى كل وزارة خطة خاصة لإعادة الإعمار في قطاعها.

وتحدث خميس عن مشروع جديد اسمه المشروع الوطني لما بعد الأزمة يتم الإعداد له من خلال ١٢ لجنة متخصصة. وهنا أيضاً قاطعه القادري مستغرباً استبعاد أهم منظمة في البلاد من كل هذه اللجان والمجالس والقرارات الهامة. وأضاف القادري: إن اتحاد العمال أرسل عشرات الدراسات والمقترحات منذ ٤ أشهر ولم يأت رد عليها. وقد أتى خميس بذلك وعن السبب في طريقة التعامل مع البريد واعداد تخصيص شخص بمتابعة كل ما يأتي من نقابات العمال.

وأكد خميس أنه لا يمكن في المدى المنظور تثبيت العمال المؤقتين، وحول دخول أشخاص من أصحاب المواقف الريادية أو ممن شارك بسفك الدم السوري للمشاركة في إعادة الإعمار أكد خميس أننا نعمل تحت سقف القانون ومراسيم العفو ولكن لن نسمح أن يشارك أحد في إعادة الإعمار وكان له دور في سفك الدم السوري.

تجاهل العمال

من جانبه قال رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري: «تقدر جهود الحكومة في جميع المستويات في التعامل مع مفزرات الأزمة، لكن نحن نركز على الجوانب التي تؤلمنا حتى تكون أماناً وصادقين في تنفيذ توجيهات سيد الوطن الرئيس بشار الأسد، لذلك نشير إلى القضايا التي تثرى فيها قصوراً». مضيفاً: «نحن نعتب عندما نسمع عن مؤتمر لتحديد هوية الاقتصاد السوري دون علمنا ومشاركتنا، وتتساءل لماذا يعقد مجلس التخطيط الأعلى دون مشاركتنا؟».

وتابع: نحن نرسل عشرات المذكرات التي تتضمن حلولاً لمشاكل ولا يأتي الرد إلا بما يبرر الوضع القائم، متسائلاً عن عدم تنفيذ محضر مصدق منذ الحكومة السابقة لحسم موضوع العمال المؤقتين؛ مشيراً إلى عدم التكامل بين وزارات الدولة في كل التصريحات الإعلامية، ولافتاً إلى منح إجازات الاستيراد رغم وجود سكر مكس في المستودعات.

وأكد القادري أن العمال لا يريدون أن يكونوا شهود زور على ما يجري من فساد، وتتساءل مصلحة من يتوقف صدور تعديل قانون العاملين الأساسي الذي يجب أن يكون النواة الحقيقية للإصلاح الإداري، مضيفاً: إن وزيرة التنمية الإدارية تحتاج إلى خمس سنوات لدراسة مشروع الإصلاح الإداري. متسائلاً عن سبب نقل السجل للعمال للعاملين في الدولة من رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارة العمل ومن ثم أن يجري العمل على نقله إلى وزارة التنمية الإدارية.



رئيس اتحاد العمال: العمال لا يريدون أن يكونوا شهود زور على ما يجري من فساد

مخزون القمح ٢٠٠٠ يوم

بدوره بين وزير التجارة الداخلية عبد الله الغربي أن مخزون القمح اليوم يكفي لأكثر من ٢٠٠٠ يوم، على حين كان المخزون بداية تموز من العام الماضي لا يكفي سوى خمسة أيام، مبيناً أن الوزارة اشترت من محضيات الساحل ما قيمته مليار ليرة ووزعته بشكل مجاني على المحافظات والجيش ولا يمكن حل مشكلة المحضيات إلا بفتح التصدير، وأشار الغربي إلى تحويل ١٨٥٠ عمالاً من عقود يومية إلى سنوية في المطاحن والمخابز. وقال الغربي: إن الوزارة لم تستورد السكر وأسعاره العالمية تتخفف الآن وستتخفف كثيراً وسيرفع سعر الرز «حسب وكالة رويترز»، وأضاف أنه يتم الآن تصدير ٦ آلاف طن من الخضار والفواكه إلى دبي وسلطنة عمان.

وأوضح الغربي دور التدخل الإيجابي من خلال شراء البندورة التي وصل سعرها في درعا إلى ١٥ ليرة وكذلك شراء الفروج للحفاظ على مستوى معين من الأسعار، وعاد للتأكيد على أن خسائر الوزارة بلغت ٢٥ مليار ليرة قبل دمج الشركات الثلاث في المؤسسة السورية للتجارة.

٢٥ ألف برميل نفطاً في اليوم قريباً

من جانبه أشار وزير النفط علي غانم إلى بدء تعافي قطاع النفط والنفرة المعدنية، ووصل إنتاج النفط الآن إلى ١٦ ألف برميل يوميا ومن الغاز ١٣ ألف ٣٠٠ ومن الفوسفات مليون طن بعد أن كنا في وقت سابق وصلنا إلى ٢٠٠٠ برميل من النفط و٦ ملايين ٣٠٠ من الغاز. مشيراً إلى أن البلاد تحتاج اليوم إلى ٥ ملايين لتر من المازوت و٥،٥ ملايين لتر من البنزين و١٢٠٠٠ طن من الغاز و٧ آلاف طن من الفويل.

منوهاً بإدخال ١٢ بئر غاز وقريباً البئر الثالث عشر، مضيفاً: سننتج مع نهاية العام ٢٥ ألف برميل من النفط يوميا و١٦ ألف ٣٠٠ من الغاز منها ١٨٠٠ برميل نفط من حقول النورة. وعن انعكاس تحسن الإنتاج على أسعار المشتقات النفطية نفى غانم أي إمكانية لذلك لأن الدعم الحكومي ما زال يتجاوز مليار ليرة يوميا للمشتقات النفطية، مؤكداً أنه ونتيجة استخدام البطاقة الذكية للسيارات الحكومية تم توفير ٥،٧ ملياراً ليرة سورية. لافتاً بأن الوزارة في طريقها لاستخدام تقنية في تتبع حركة صهاريج المحروقات في البلاد، وبين أن مشروع البطاقة الذكية يوفر ٣٥٠٠ فرصة عمل ولكنها مخصصة لجرى الجيش العربي السوري.

حسم ملف الرواتب

وكشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه القادري أن موضوع زيادة الرواتب والأجور مطروح وهناك عدة سيناريوهات بخصوص هذا الموضوع، ونحن نعملنا في إضافة أي أعباء جديدة حتى نصل إلى نظرة نهائية في دعم المعالة العسكرية ونعالج الموضوع من خلال سلسلة من القرارات. وأكدت القادري أنه يتم دراسة زيادة التعويض العائلي، موضحة أنه يكلف الخزينة ٢٨ مليار ليرة، مضيفة: من الممكن أن نوجد التعويض للأولاد الثلاثة.

وبيّنت القادري أن التأمينات الاجتماعية تعامل اليوم كجزء من منظومة الضمان الاجتماعي وسيتم منحها ٢٥ مليار ليرة سنوياً تسد من الديون، معللة التأخر في موضوع تسوية أوضاع العمال المؤقتين إلى عدم ورود بيانات واضحة من المؤسسات المعنية.

رئيس الوزراء يتعدى: أي شخص يستطيع أن يثبت حالة فساد واحدة بإجازات الاستيراد خلال سنة وشهرين فأنا طرف فيها

مستعد لمناظرة تلفزيونية مع من يدعي عدم وجود سياسات اقتصادية

نحن حكومة الإعلام الصادق

لا يمكن تثبيت العمال المؤقتين في المدى المنظور

الحكومة لم تقترض ليرة واحدة من الخارج خلال الأزمة باستثناء الخط الائتماني

أرقام إنشائية

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عروس أن شركات الإنشاءات العامة ستكون العمود الفقري في إعادة الإعمار، مضيفاً: نقوم بتريميم الأليات فيها ولأول مرة يرصد اعتماد لوزارة الأشغال لتعويض النقص الحاصل في الأليات. وبين عروس أنه تم شراء ١٠٠ آلية جديدة و١٤٠ قلاباً من بلاروسيا. وعلى سبيل المثال تم شراء باكرين بقيمة مليار ليرة سورية لا يوجد لهما مثيل إلا باكر واحد في الشرق الأوسط. ودعا عروس الحضور إلى عدم الفلق على شركات الإنشاءات العامة لأن ٣ منها وصلت إلى التوازن المالي ولن تحتاج شركاتنا قريباً لأخذ رواتبها من الخزينة العامة. ونفى إمكانية تخفيض أسعار المساكن المكتتب عليها والأقساط لأن التكاليف كبيرة على حد قوله، مشيراً إلى صرف ٨٣١ مليون ليرة تعويضات لمساكن عدرا العمالية كما تم رفع التعويض من ٣٠٪ للبيوت العادية إلى ٦٠٪ لمساكن عدرا العمالية.

مخازين الصناعة طبيعية

من جانبه أكد وزير الصناعة أحمد الحمو وجود مخازين لدى المؤسسات الصناعية تصل قيمتها إلى ١٨ مليار ليرة، معتبراً أن ذلك طبيعي لأن إنتاج الوزارة يتجاوز ١٨٨ مليار ليرة سنوياً، وأنه من الطبيعي أن يكون هناك ١٠٠ بالمئة من الإنتاج لم يتم تصريفه أو في طريقه للتصريف.

وأوضح الحمو أن تراكم مخزون السكر نتيجة لعدم توافر الشوندر السكري إذ يتم استيراد السكر الخام ويجري تكريره، لافتاً إلى وجود ١٠٠ ألف طن من السكر المكرر لم يتم تصريفه لذلك توقف التكرير بانتظار التصريف للمخزون لأن تخزين السكر المكرر يشكل ضرراً أكبر من تخزين السكر الخام. وكشف الحمو عن عودة ٧٠ بالمئة من القطاع الصناعي الخاص في المدن الصناعية إلى العمل وعودة عدد من معامل القطاع العام إلى العمل مثل الأسمدة والحديد، مشيراً إلى أن إعادة ترميم هذه المعامل ليس بالأمر السهل لأن آلة الإزهاج كانت استهدفت قطاع الصناعة بشكل أساسي بأعمالها التدميرية.

وأقر وزير الصناعة بوجود نقص كبير في اليد العاملة في إسمنت عدرا وأكد سعيه لحل الموضوع من خلال نقل عمال من شركات متوقفة بعد أن يتم حل مشكلة تأمين السكن لهم. وأوضح الحمو أن معدل لإعادة زراعة القز وتشغيل المعمل، مشيراً إلى أهمية حل التشابكات المالية بين مؤسسات الوزارة وذلك إلى ضرورة توفير الكوادر الهندسية في المؤسسات.

بيع الكهرباء للبنان من أجل الموارد

جواباً على التساؤلات حول إستراتيجية وزارة الكهرباء بين وزير الكهرباء محمد زهير خربوطي أنه يتم العمل على إنجاز سلسلة من المشاريع، مضيفاً: أربنا عقوداً ومذكرات نفاهم مع إيران لشراء مجموعات توليد الطاقة باستطاعة ٢٠٠٠ ك وات وهناك مشروع آخر سيوفر ١٠٠٠ ك وات هذه الكمية ستضاف إلى ما هو متوفر الآن وخلال ٣ سنوات، وتابع خربوطي: أريد أن أطمئن المجتمع أن المنظومة الكهربائية قادرة على توفير حاجة البلاد كاملة.

وكشف أن البلاد وصلت في بداية العام الحالي إلى أدنى مستوى من التوليد ٦٠٠ ميغا وات وكانت كمية الوقود التي تصلنا صفر واضطرتنا إلى سحب العوادم من الوقود لتشغيل المحطات، وأنه

وزير النفط: لا

تخفيض للأسعار

وندعم المشتقات

يومياً بمليار ليرة

وزير التموين:

الوزارة خسرت

٢٥ مليار ليرة

قبل دمج ٣

شركات في المؤسسة

السورية للتجارة

وزير الإسكان: لا

إمكانية لتخفيض

أسعار المساكن

المكتب عليها

والأقساط لأن

التكاليف كبيرة

وزير الصناعة:

٧٠ بالمئة من

القطاع الصناعي

الخاص في المدن

الصناعية عاد

إلى العمل

وزير الكهرباء:

المنظومة

الكهربائية قادرة

على توفير حاجة

البلاد كاملة

وزير الاقتصاد:

سياسة الاستيراد

سبب جوهرى في

استقرار أسعار

الصرف

اليوم ويفضل تضحيات جيشنا وصلنا لإنتاج ٣٠٠٠ ميغا وات ولدينا عقود قائمة تستغل من خلالها إلى إنتاج ٧ آلاف ميغا وات. وقال خربوطي: إننا بكل فخر نصدر الكهرباء إلى لبنان من أجل تأمين موارد مالية. وأشار الوزير إلى استهداف المجموعات الإرهابية لمحطة الزارة منذ أيام ١٢٣ صاروخاً أدت إلى أضرار كبيرة استطاع عمال الزارة إصلاحها خلال زمن قياسي. وبالنسبة لتأمين الكهرباء للحلب أوضح أن هناك ١٢٥ ميغا من خلال مجموعة من محطات إنجازه في المحطة الحرارية تنجز خلال ٣ أشهر، وبعدها سيصبح ما يصل حلب ٧٥٠ ميغا وات.

التخلي عن اقتصاد السوق الاجتماعي

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أن آلية الاستيراد تتم وفق خطة معينة وليس بشكل عشوائي، وأنه تتم دراسة ذلك من خلال لجنة السياسات في مجلس الوزراء، وأي مادة يتم إنتاجها محلياً لا يسمح باستيرادها وكذلك المواد الكيماوية للحفاظ على القطاع الأجنبي، مضيفاً: لدينا ٦٥٪ من المواد المصنفة البالغة ٦٨٠٠ مادة يسمح باستيرادها ومما هو مسموح استيراده يوجد ٧٠٪ مواد أولية و٢٥٪ منها مواد أساسية يحتاجها السوق.

وكشف خليل أن سياسة الاستيراد التي تتبعها الحكومة كانت سبباً جوهرياً في استقرار أسعار الصرف وكشف أن الحكومة اليوم لا تعمل في سياسة السوق الاجتماعي وإنما تعمل بنموذج اقتصادي تنموي بعيداً عن أشكال السوق الأخرى.

مداخلات

من مداخلات أعضاء مجلس الاتحاد العام للعمال قال عمر حوري: إذا لم تكن لدى الحكومة إمكانية لزيادة الرواتب فهل هناك إمكانية لتخفيض الضرائب عن أصحاب الدخل المحدود والذين يدفعون سنوياً ٢٢ مليار ليرة ضرائب في حين القطاع الخاص لا يدفع سوى ٢٠ مليار ليرة. خلف الحورث رئيس الاتحاد المهني قال: هناك ١٠ مليارات يجب الحوض ديون للإسمنت على مؤسسة العمران يجب دفعها، مطالباً بإعادة دراسة وضع شركة الرخام في اللاذقية التي تعاني من تراجع كبير لأن عليها دوراً كبيراً في مشروع إعادة الإعمار.

وطالب رئيس اتحاد عمال طرطوس عامر جداري الحكومة بإعفاء أصحاب البواخر من رسم المياه عندما تقوم بإبحار الصناعة في طرطوس لأن ذلك يحرم الحرفيين هناك من فرص عمل كبيرة، كاشفاً عن وجود ١٥٠ مهندساً في أوقاف طرطوس دون عمل في وقت لا يوجد مهندسون في معمل إسمنت طرطوس. وأكد رئيس اتحاد التسعير عمر الحلو على معاناة الشركات من التشابكات المالية مشيراً إلى أنه يوجد شركة الوليد لوحدها ٨ مليارات ديون، مشيراً إلى النقص الشديد في اليد العاملة على خطوط الإنتاج.

وطالب رئيس اتحاد حلب زكريا بابي بضرورة فتح المخابز في الأحياء والمناطق الشرقية المحررة في حلب. وطالب رئيس اتحاد الرقة محمد العيسى بصرف رواتب العاملين وأن يتم نقل بواخر الرقة إلى المناطق المحررة. بدوره طلب رئيس اتحاد دير الزور طلال علوي الحكومة بضرورة إعادة الأطباء إلى دير الزور والقضاء لأنه لا يوجد أي قاض في المحافظة.

وأشار حسان البني من السويداء إلى أن الحكومة سمت نفسها في بداية عهدا حكومة الفراء ولكنها للأسف نبتت الفقر في البلاد فاليوم قسط الجامعة الخاصة مليون ليرة سورية وهذه الحكومة هي حكومة إعلامية فقط لا غير وتحولت مؤسسات التدخل الإيجابي إلى وسيلة للضغط على الشعب.

التسرع بإعفاء مدير مطار دمشق

من جانبه قال رئيس نقابة النقل الجوي قحطان أحمد: لا أريد أن يفهم من كلامي أي أريد الترحيل والتشهير في الحكومة ولكننا ننقل أوجاع وإحباط ويأس عملاً في مطار دمشق الدولي نتيجة زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى المطار وقراره بإبقاء تكليف مدير المطار بناء على كلام مسافرة أظهرت تسجيلات كاميرات المطار كذب ادعائها، والذي تعامل معها رئيس الحكومة وقام بتوجيه كلام لا يخلو من التهديد لمدير المطار وطالبه بأسماء العمال الذين رفضوا تقديم المساعدة للمسافرة التي رفضت بدورها تقديم الأسماء والدلالة عليهم، الذي انتهى بقرار من رئيس الحكومة بإعفاء مدير المطار.

وأضاف أحمد: إن العامل باسل معدني مدير المطار من العمال النشيطين والمميزين في عمله على مدى سبع سنوات من الأزمة، رغم تعرضه لتهديد المجموعات المسلحة وخطف سيارته وتهجير عائلته، وحسب ما علمنا أن رئيس الوزراء أصر على العقوبة بحقه كونه صرح بذلك أمام وسائل الإعلام، رغم إشادة وزير النقل بمدير المطار.

وتابع: حيناً لو أن رئيس الحكومة تريت في إصدار قراره بالإعفاء إلى حين التحقيق بالموضوع والوصول إلى الحقيقة، وأن يقوم رئيس الحكومة بزيارة قطاعات المطار التي تعرضت للإرهاب كهنغار والصيانة والإطفاء ومهبط دمشق الدولي المهده بالتوقف والخروج عن الخدمة في أي وقت.